مجلة آفاق علمية ISSN: 1112-9336
المجلد: 14 العدد: 01 السنة 2022 ص 708 - 723

تاريخ الإرسال: 2021/06/04 تاريخ القبول: 2021/11/02
تاريخ النشر: 2022/03/17

برنامج كابدال للشراكة الدولية لتحقيق التنمية المحلية بالجزائر
Capdal program for international partnership for local development in Algeria

حمر العين ربيع [1]، عبد العالي عبد القادر [2]
[1] جامعة سعيدة ، univpolitique@gmail.com
[2] جامعة سعيدة ، abdelaliabk@gmail.com

الملخص:

يشتغل هذا المقال لتسليط الضوء على أحد نماذج الشراكة الدولية في مجال التنمية المحلية، والمعروف ببرنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية "كابدال"، تشارك فيه الجزائر بعشر بلديات كمرحلة تجريبية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي، اعتمادا على الديمقراطية التشاركية، بإشراك جميع الفاعلين، من المجتمع المدني المحلي، الخواص في صنع القرار المحلي والمساهمة في التنمية المحلية بشكل مباشر مع الجماعات المحلية.

ويعتمد نجاحه بالجزائر أساسا على ترسخ الثقافة الديمقراطية في الدولة والمجتمع، والمشاركة المباشرة والفعالة لكل فواعل المجتمع المحلي في صنع القرار وخلق مصادر التمويل لتحقيق تنمية محلية متكاملة، مع مراعاة خصوصيات المجتمع.

الكلمات المفتاحية: الشراكة، التنمية المحلية، الديمقراطية التشاركية، مشروع كابدال.

Abstract:

This article explores the models of international partnership in the field of local development and its development, known as the program to support the capacities of actors in local development "Kabdal",in which Algeria participates with ten model municipalities as a pilot phase in partnership with the United Nations Development Program and the European Union, through accreditation On participatory

democracy instead of representative democracy, by involving all local civil society actors and private stakeholders in local decision-making and directly contributing to local development alongside local groups.
The success of this model in Algeria depends on several factors that have yet to be crystallized, in a society and a state in which the representative democratic culture is not completed, which is considered simpler than participatory democracy, whose success is bound by the participation of many actors more broadly and the existence of a well-established culture to present the interest of the group over the individual interest and rise above the accounts This personal or factional one on the one hand, and on the other hand, it has been proven several times that all forms of experiences imported from societies and other environments not stemming from the internal environment of any society have failed in a way that takes into account its unique characteristics and therefore, we believe. This project has carried with it - from the beginning - the elements of its failure in Algeria.
Keywords: Partnership, local development, participatory democracy, Kabdal program **.**

المؤلف المرسل: حمر العين ربيع، rabie.hameurlaine@univ-saida.dz

1.مقدمة:

إن اللبنة الأساسية في تحقيق مستويات ناجحة من التنمية على مستوى الدولة أصبح – شيئا فشيئا– يعتمد بشكل أساسي على نجاح تنمية محلية للبناتها الإقليمية، من أجل تحقيق حاجيات المواطنين للرفع من المستوى المعيشي لهم، بعيدا عن اعتمادها الكلي على الحكومة المركزية في تموينها وتسييرها، هاته الأخيرة أصبحت لوحدها غير قادرة على تحقيق تطلعات مواطنيها بالطرق البيروقراطية التقليدية، بالإضافة إلى التغيرات والضغوطات الدولية والإقليمية وحتى البيئة المجتمعية داخل الدولة، والمتجهة نحو تحقيق التنمية المستدامة الساعية أساسا للأخذ بعين الاعتبار العوامل الاجتماعية والثقافية والبيئية، مما فتح المجال أمام هذه

الأقاليم للبحث عن بدائل جديدة للتمويل، وعن إقامة علاقات تعاون بفواعل غير تقليديين(الرسميين وغير الرسميين) للحصول على الدعم المالي والتقني، من أبرزها القطاع الخاص، أفراد المجتمع المدني، والهيئات الدولية في شكل شراكات، تقوم على قواعد وقيم ورؤى مشتركة، يسعى فيها كل طرف فيها لتحقيق أهدافهم دون المساس بأهداف باقي الأطراف ولا بالهدف العام لهذه الشراكة.

واختلف مفهوم الشراكة باختلاف القطاعات، إلا أنها عُرفت بِدأً على أنها مفهوم يُعنى بالمجال الاقتصادي، ليتعدى في تطوره إلى باقي المجالات السياسية والاجتماعية...الخ، أين سعت مختلف التنظيمات ومن بينها الجماعات المحلية لاعتماد الشراكة كأسلوب للحفاظ على بقائها وتطوير نفسها وتحقيق أهدافها التي أُنشأت لأجلها، وقد كان للجزائر نصيب من هذا النوع من التجارب خلال سعيها إلى تكريس الديمقراطية التشاركية في صناعة تنمية محلية، من خلال مشاركتها في برنامج تعزيز قدرات الفاعلين في التنمية المحلية – (كابدال) – بعشر بلديات كمرحلة أولى، والذي يمثل المُعبر الأبرز عن مفهوم الشراكة الدولية بين الجزائر وهيئة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في هذا المجال.

إذن الإشكالية الرئيسة: ما مدى أهمية برنامج كابدل في إرساء قواعد وقيم يمكن اعتمادها مستقبلا في الجزائر لتحقيق تنمية محلية عن طريق الشراكة؟

وينضوي هذا الإشكال على جملة تساؤلات كما يلي:

- ما هو مفهوم الشراكة؟
- بمَ جاء مشروع كابدال من فلسفة وأفكار، آليات، برامج، وخبرات؟
- هل يمكن لهذا المشروع النجاح في تقديم قيمة مضافة في تحقيق تنمية محلية وديمقراطية تشاركية للبلدية الجزائرية؟

لدراسة هذا الموضوع نضع عدد من الفرضيات هي:

- إن تحقيق تنمية محلية مرتبط أساسا بتحقيق ديمقراطية تشاركية حقيقية.
- يعتمد نجاح مشروع كابدال في الجزائر على ترسيخ الديمقراطية التشاركية والمشاركة المباشرة والفعالة لكل فواعل المجتمع المحلي في التسيير المحلي.

يهدف البحث إلى تسليط الضور على التجربة الجزائرية ضمن مشروع كابدال، وأهم أهدافه يكمن في تجسيد الديمقراطية التشاركية في البلديات العشر النموذجية كمرحلة اولى، وتقييم هذه التجربة بإبراز النتائج المُتوصل إليها إلى حد الساعة، لاستشراف نجاحه من عدمه، وإمكانية تعميمه على باقي الوطن.

نستعمل في هذه الدراسة وبحكم طبيعتها، المنهج الوصفي التحليلي.

2. الشراكـــة:

1.2 مفهوم الشراكة:

يختلف مفهوم الشراكة باختلاف ميادينه وكذا باختلاف الأهداف والغايات، فهو مفهوم حديثا لم يظهر في القاموس إلا سنة 1987، على انه نظام يجمع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين، أما في العلاقات الدولية فقد تطرقت هيئة الأمم المتحدة إليه أول مرة في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية نهاية الثمانينات.

1.1.2 تعريف الشراكة:

كلمة الشراكة اصطلاحا حسب قاموس(La Rousse): "عبارة عن نشاط نشأ بفضل تعاون الأشخاص ذوي المصالح المشتركة، في إنجاز مشروع معين، وطبيعة التعاون يمكن أن تكون تجارية، مالية، تقنية أو حتى تكنولوجية "[1] .

وهي تعني الشراكة أو الإشراك، حين يتبادل أشخاص أو مجموعات المعارف والأفكار والآراء والأصوات والمواد والعمل والأموال وغير ذلك من اجل التوصل إلى اتفاق مشترك أو الوصول إلى قرارات مشتركة بطريقة تتسم بالشفافية والوضوح، تكون هناك شراكة[2] .

فهي تعني في مجال الاقتصاد الدولي شكلا من اشكال التعاون والتقارب بين المؤسسات الاقتصادية باختلاف جنسياتها قصد القيام بمشروع يحفظ لكل من المؤسستين مصلحتهما في ذلك.

كما يمكن تعريفه بمفهوم أوسع على أنه عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر، قائم على :

- التقارب والتعاون المشترك.

• تحقيق أهداف في فترات زمنية محددة.

• تحقيق مصالح مشتركة، فالبلد المستقبل يهدف لرفع وتيرة نموه الاقتصادي بالاستفادة من الخبرة والتكنولوجيا، أما البلد المرسل فيهدف لتوسيع وفتح أسواق جديدة[3].

أما الشراكة بين القطاع العام والخاص في تعني آلية عمل تهدف إلى حل المشكلات المعقدة وتنفيذ مشاريع التنمية الضخمة بكفاءة وفاعلية والتي لا يمكن أن يتم تنفيذها من طرف واحد.

ومنه يمكن أن نُعرف الشراكة من منطلق تحقيق الغايات واللصيقة بتحقيق تنمية محلية، على أنها شكل من أشكال التعاون بين الهيئات المحلية وباقي الفواعل من قطاع خاص، وأفراد المجتمع المدني في إطار رؤية موحدة لتحقيق أهداف مشتركة فيما بينهم، توصِل كل فاعل منهم لتحقيق غاياته المنفردة دون المساس بغايات باقي الفواعل.

2.1.2 أسباب اللجوء إلى الشراكة:

تلعب الشراكة دورا أساسيا بالنسبة للمؤسسة وهذا راجع للأسباب التالية:

• عجز الإدارة المحلية في ظل تنوع وتعدد حاجيات المجتمع : فرض تنوع وتعاظم حاجبات المواطنين على الإدارة المحلية إيجاد شركاء يمكنهم المساهمة في تلبية أجزاء من هذه الحاجيات، وكذا المشاركة والتنسيق في تحديد الأولويات.

• نقص الموارد المالية والتقنية: إن شُح الموارد المالية والتقنية لدى الإدارة المحلية أجبرها على الاستعانة بباقي فواعل المجتمع سواءا الخواص أو المجتمع المدني في تقاسم هذه الأعباء والمسؤوليات في حدود تحقيق الأهداف المشتركة.

• التغيرات المتواترة للمحيط (أنماط التغيير): تشهد أنماط التغيير تطورا كبيرا نتيجة التغيرات المستجدة على المستويين الدولي والمحلي، ولكون أن الوقت عامل أساسي في سير كل مؤسسة وفي ديناميكيتها، فإن هذا الأمر يستعدي أن تعمل الإدارة المحلية كل ما في وسعها لتدارك النقص أو العجز الذي تعاني منه، فالتغيرات المتواترة للمحيط الدولي على كافة المستويات تستدعي اهتماما بالغا منها وحافزا

للدخول في مجال الشراكة والتعاون مع المؤسسات الأخرى لتفادي كل ما في شانه أن يؤثر سلبا على مستقبلها [4].

• التوجه العالمي الجديد نحو الديمقراطية التشاركية: إن الضغوطات الدولية التي تمارسها المنظمات الدولية والهيئات المانحة، سواءا كانت هذه الضغوطات معنوية بسبب التوجه الدولي العام أو بفرضها كشروط لتقديم المساعدة المادية أو التقنية، من بين أهم الأسباب وراء تبني أي دولة لهذا الفكر التشاركي.

ورغم ذلك فإنه من الممكن أن يكون نابعا أساسا من إيمان القيادة السياسية بفاعلية هذا المنهج بما يُمكن مؤسسات الدولة الرسمية من الرفع من مستوى أدائها وتحسين الخدمات العمومية، والتعرف أكثر على تطلعات المواطنين، والسماح لهم بالمشاركة في صنع القرار المحلي بصفة مباشرة، أومن زاوية أكثر سلبية تقوم على تخلي الدولة عن جزء من صلاحياتها مقابل تقاسم مسؤولية التسيير فيما بين افراد المجتمع بما يخفف الضغط عليها.

3.1.2 خصائصها:

• هي شكل قانوني وتنظيمي باعتبار العقد شريعة المتعاقدين يكون في تنظيمه مطبقا لاستراتيجية معينة من الشراكة، كاكتساب الخبرات والتقنيات والتجارب، وتوفير الموارد المالية والبشرية مع التطور التكنولوجي .

• تحقق تنمية مبنية على نمط التخطيط الاستراتيجي والتقليل من التكاليف .

• الشراكة عقد طويل الأجل يلزم الشركاء بمسؤولية مشتركة .

• تسمح الشراكة بتحسين وتطوير النظام الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لحركة وديناميكية تطوير العلاقات الدائمة.

4.1.2 أهـدافـها:

• تعتبر الشراكة وسيلة تنموية تحاول الدول من خلالها تحقيق الأهداف المسطرة.

• تحصيل موارد مالية وبشرية وتقنية جديدة؛ حيث أنه بتعدد الفواعل وتوحد الأهداف بينهم فإنهم يقومون برصد وحشد وتوحيد إمكاناتهم المالية والبشرية والتقنية لتحقيق أهدافهم المسطرة.

• تحسين الأداء في مجال الخدمة العمومية والتنمية المحلية، لان الشراكة تسمح باستغلال خبرة كل الأطراف ومجهوداتهم متضافرة لرفع أداء باقي الفواعل.

• تحقيق كل فاعل من الفواعل أهدافه الخاصة ضمن الإطار العام للغاية من وراء الشراكة المبرمة.

• تناقل وتبادل الخبرات بين الفواعل.

• ضمان السيطرة من خلال تقليص التكاليف[5].

2.2 التنمية المحلية:

1.2.2 مفهوم التنمية المحلية:

إن التنمية المحلية هي القيام بمجموعة من العمليات، والنشاطات الوظيفية، التي تهدف إلى النهوض في كافة المجالات المكونة للمجتمع المحلي، وتعرف أيضاً، بأنها: "دعم سلوك الأفراد، وصقل مهاراتهم حتى يتمكنوا من تطوير أنفسهم، بما ينعكس إيجابياً على مجتمعهم، ويؤدي إلى نموه في العديد من القطاعات المحلية المؤسسية، والتعليمية، وغيرها ."

إن الاهتمام بالتنمية المحلية يعد من الأمور الاجتماعية القديمة، والتي حرصت أغلب دول العالم على متابعتها، والتأكد من تطبيقها بشكل صحيح، لذلك قامت العديد من الحكومات بإنشاء مديريات خاصة بالتنمية المحلية، تُتبع لوزارات تعمل في مجال التنمية، والشؤون الاجتماعية، من أجل متابعة طبيعة حياة الأفراد، والوقوف عند السلبيات، أو المشكلات المجتمعية، والعمل على اقتراح حلول لها، تساهم في التقليل من تأثيرها على المجتمع، أو علاجها بشكل كلي.

2.2.2 مكونات التنمية المحلية:

تعتمد التنمية المحلية على مجموعة من المكونات الرئيسية، وهي :

• الأفراد: هم مجموعة الأشخاص الذين يسكنون في مكان ما، ويعتبرون العناصر الفعالة، والتي تساهم في دعم التنمية المحلية لتحقيق أهدافها.

• المؤسسات: هي مجموعة من المنشآت المحلية، والتي تهدف إلى توفير وظائف، ومهن متنوعة للأفراد، وتساعد في الزيادة من كفاءة التنمية المحلية .

• المجتمع: هو المنطقة، أو المساحة السكنية التي يوجد فيها كل من الأفراد، والمؤسسات، ويعد المُكون الرئيسي من مكونات التنمية المحلية.

3.2.2 خصائص التنمية المحلية:[6]

تتميز التنمية المحلية بمجموعة من الخصائص هي :

• انها عملية شاملة لكافة مكونات المجتمع، ولا تلغي وجود أي من عناصره .

• تساهم في تطوير المجتمع؛ إذ إنها تعتمد على مجموعة من الاستراتيجيات، والخطط التي تهدف إلى تحسين الأوضاع المعيشية، والتعليمية في المجتمع.

• تهدف التنمية المحلية إلى الاستفادة من كل الموارد؛ إذ تسعى لجعل الموارد الأولية وسيلة من الوسائل التي توفر الكفاية الذاتية لأفراد المجتمع، وتحول جزءاً منها ليصبح من أجزاء التجارة المحلية والخارجية ليعود بالفائدة على المجتمع كاملاً .

• تسعى لتوفير كافة الخدمات الأساسية للأفراد، من وسائل نقل، ومؤسسات تعليمية، وقطاعات عامة، وغيرها.

4.2.2 إستراتيجية التنمية المحلية:

• تحسين أوضاع المجتمع المحلي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع الأخذ بعين الاعتبار توفير الانسجام والتوافق بينه وبين المجتمع القومي.

• مساهمة المجتمع المحليّ في تطوير المجتمع القوميّ.

• الاعتماد على جهود أفراد المجتمع نفسه مع المساهمة الجماهيريّة والمساعدات الخارجيّة لوضع الخطط المطلوبة.

• ربط حركة التنمية في المجتمع المحليّ مع حركة التنمية في المجتمع القوميّ بشكلٍ شاملٍ.

• تحقيق وعي أفراد المجتمع للتأثير في البيئة ومحاولة استغلال جميع المصادر الموجودة استغلالاً يصبّ في مصلحة تنمية المجتمع.

5.2.2 طرق تنمية المجتمع المحلي:[7]

• نشر الثقافة والتعليم: يُعدّ التعليم هو الركيزة الأساسية في أيّ مجتمعٍ ولا يمكن تحقيق التطوّر في غياب تعليم أفراده، لذلك ترتكز برامج خطط التنمية على تعليم أفراد المجتمع ما يهمهم وما يمكِّنهم من استغلال الموارد المحيطة بهم.

• إقامة المشاريع الصغيرة والمتوّسطة: وذلك من أجل تحريك عجلة التنمية في المجتمع، وتشغيل الأيدي العاملة من أبناء المجتمع وبذلك يساهمون بذاتهم في تطوير مجتمعهم وزيادة تقدمه، بالإضافة إلى رفع مستواهم الاقتصاديّ.

إنّ العلاقة بين التنمية المحلية والشراكة هي علاقة تنمو داخل مفهوم اشمل واعم، وهو الديمقراطية التشاركية، وهي كفلسفة يمكن تجسيدها من خلال هذين المفهومين الاساسيين، وقد كان مشروع كابدال بالجزائر احد التجارب او المشاريع التي تدخل في هذا الاطار.

3. تنفيذ برنامج كابدال بالجزائر:

1.3 برنامج كابدال:

1.1.3 تعريفه:

يعرف باسم دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية "كابدال"، وباللغة الانجليزية" Supporting the capacities of local development actors"**.**

وباللغة الفرنسية" Soutenir les capacities des acteurs du development local" يجسد رؤية مشتركة للعلاقات الدولية بين كل وزارة الداخلية والجماعات المحلية وتهيئة الإقليم الجزائرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي، ينشد ترقية مواطَنة نشطة ومسؤولة في إطار ديمقراطية محلية على إسهام أمثل في تنمية الجماعات المحلية وإلى دعم وتحسين أنظمة التخطيط الاستراتيجي المحلي وتسهيل التفاعل بين مختلف مستويات الحوكمة الولائية وما فوق الولائية، بالإضافة إلى دعم مالي وتقني من أجل تنمية إقليم معين في مجال تحسين الفرص الاقتصادية وتوفير خدمات إدارية واجتماعية ذات نوعية، بعمر زمني يمتد لأربع سنوات بين عامي2017 و2020.

2.1.3 أهدافه:

• بناء رؤية مشتركة: وذلك بوضع منصة اتفاق بين الشركاء، أساسها تحقيق أهداف كل منهم لتحقيق الغاية الجوهرية، تعتمد على تحقيق التنمية المستدامة في جميع المجالات وتلبية حاجات المواطنين.

• تحسين الظروف المعيشية للمواطن.

• الفرص الاقتصادية: من خلال دخول البلديات في مشاريع اقتصادية بالاتفاق مع باقي الشركاء من أجل تحسين مواردها من ناحية، وإعطاء فرص جيدة للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والجمعيات والحرفيين للقيام بنشاطات ربحية، تدخل ضمن تقديم خدمات للمواطنين من خلال الاستفادة من مشاريع من ناحية أخرى، كما انها توفر مناصب عمل دائمة بهذه المشاريع المشتركة.

• الخدمات الإدارية: تحسين الخدمات الإدارية بالاستفادة من قطاعات اخرى تملك مؤهلات علمية وخبرة أوسع، وكذا تقنيات أعلى من البلديات ، تصب كلها في سبيل تحقيق هذا الهدف.

3.1.3 فواعله:

• الإدارة المحلية: ممثلة بالبلدية كونها الوحدة الأساسية للإدارة المحلية بالجزائر، أين أُخذت عشر بلديات نموذجية للاستفادة من المشروع وقياس مدى نجاحه.

• القطاعات المختلفة: وتضم كل القطاعات الوزارية كالتعليم العالي ممثلة في الجامعات، التكوين المهني، الغرف الفلاحية، الغرف تجارية والحرفية ...الخ.

• المتعاملين الخواص وهيكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة على المستوى المحلي.

• المجتمع المدني: الجمعيات والمنظمات الناشطة محليا.

4.1.3 مرتكزاته ومحاوره:

ارتكز هذا المشروع في سعي القائمين عليه لتحقيق أهداف المشروع على دعم عصرنة الإدارة لاستحداث مداخيل ومناصب شغل مستدامة، وذلك من خلال تسليم جزء من المهام المنوط بها في شكل مشاريع صغيرة تستفيد منها الجمعيات والمؤسسات الصغيرة، كمشاريع النظافة العمومية، التصليحات (الإنارة العمومية،

المؤسسات التربوية)، بما يرفع ويحسن ويطور قدرات الفاعلين المحليين من أجل تحفيز التنمية المحلية والحصول على خدمات عمومية ذات جودة.

وقد اعتمد على جملة من المحاور في تجسيده تمثلت في:

• الديمقراطية التشاركية: يتم من خلاله إشراك جميع المواطنين، لاسيما الشباب والمرأة للتسيير المحلي، والذين سيكون لهم دور مركزي في صناعة واتخاذ القرارات المحلية، من أجل تحقيق تنمية محلية مستدامة.

• التنمية الاقتصادية المحلية: من خلال تعزيز التخطيط الاستراتيجي البلدي، سيما بما تعلق باستحداث مناصب شغل ومداخيل مستدامة.

• عصرنة المرفق العمومي: عن طريق تبسيط الخدمات الإدارية على المستوى المحلي أو البلدي.

• تسيير المخاطر: مواجهة الكوارث بكل أنواعها محليا، وابتكار آليات جديدة للإنذار المبكر، وأخذ كل الاحتياطات، وذلك بمشاركة جميع الفواعل، مع إمكانية اشتراك مجموعة من البلديات (ذات المخاطر المشتركة)[8] .

•احترام البيئة وترقيتها: التي يجب أن تكرس ثقافة اعتبارها مصدر كل مواردنا عبر الزمن، وضرورة الحفاظ عليها من أجل ادخار موارد للأجيال القادمة.

5.1.3 برامجه:

لقد أفضت الرؤى المشتركة بين الجزائر ممثلة في وزارة الداخلية والجماعات المحلية وتهيئة الاقليم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي، إلى تجسيد نموذج يجسد الديمقراطية التشاركية، الذي أثبت نجاحه في بعض الدول، وفق تقنيات وأطر علمية وآليات عملية لتفعيل جميع الفواعل المحلية (الإدارة المحلية، المؤسسات القطاعية كالجامعات ومؤسسات التكوين المهني، الغرف الفلاحية والتجارية والحرفية، المؤسسات الاقتصادية، والمجتمع المدني من جمعيات ومنظمات محلية)، بالإضافة إلى إيفاد خبراء من الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لتقديم خبرتهم في هذا المجال من خلال عقد الأيام الدراسية، وتقديم دورات تكوينية بمقاربة التدريب بالممارسة، على غرار التدريبات التي تلقتها الجمعيات الستة عشر (16) المختارة للاستفادة من

البرنامج عن طرف خبراء من اتحاد الجماعات الحلية لمنطقة اومبريا بايطاليا، والمرافقة التقنية لكل تجربة على حدى ومن ثم تقييمها وتقويمها.

في سياق متصل، ومن أجل الانطلاق في تجسيد هذه الرؤية تم تخصيص دعم مالي بغلاف قدر بـ: 10.729.320 اورو، وتقديمها كدعم مالي مباشر أو تقني للبلديات النموذجية العشر والجمعيات الناشطة بها.

- **البلديات النموذجية المستفيدة من البرنامج:**

كمرحلة أولى استفادت عشر بلديات نموذجية عبر الوطن من هذا البرنامج، وهي كل من: الغزوات بولاية تلمسان، اولاد بن عبد القادر بولاية الشلف، تيغزيرت بولاية تيزي وزو، جميلة بولاية سطيف، بني معوش بولاية بجاية، الخروب بولاية قسنطينة، بابار بولاية خنشلة، مسعد بولاية الجلفة، تيميمون بولاية ادرار، جانت بولاية ايليزي، أين تم القيام بدراسة لكل بلدية على حدى للوقوف على بيئتها الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية لتقصي إمكاناتها ومواردها ونشاطاتها الاقتصادية وخصائصها المحلية، وتسطير برامج ومشاريع تتناسب وطبيعة المنطقة ومجتمعها يقوم بتجسيدها المحليين من جمعيات ومؤسسات، وهيئات محلية.

- **النتائج المحققة من البرنامج:**

✓ تطوير مقاربة تهتم بمشاركة المواطنين في التخطيط الاستراتيجي والمحلي ومتابعة وتجسيد مشاريع التنمية المحلية، وهذا بغية الوصول إلى إنشاء –على مستوى البلدية النموذجية –حكامة محلية تشاورية شفافة ومهتمة باحتياجات وتطلعات مواطنيها، من خلال إبرام مواثيق المشاركة المواطنة بين المجالس الشعبية البلدية وباقي الفواعل الشريكة.

✓ يعمل برنامج كابدال على تنسيق وبرمجة لقاءات تشاور ونقاش لاسترداد التشخيصات الإقليمية التشاركية.

✓ أطلق هذا برنامج حاضنة لمشاريع جمعوية سيتم تنفيذها على مستوى البلديات النموذجية للبرنامج تضم 16 جمعية محلية، تنشط في مختلف المجالات

مثل الحرف، والتراث، والزراعة، والسياحة، والمقاولاتية ...الخ، أو تلك التي تعمل على تعزيز فئات اجتماعية معينة، خاصة منها النساء والشباب.

- ✓ دعم قدرات الجمعيات المحلية الستة عشر التي تم اختيارها من خلال ثلاث دورات تدريبية نظرية وعملية، وفقًا لطريقة "التعلم بالممارسة"، من أجل تمكين هاته الاخيرة من نضج وصياغة مشاريع محفزة للتنمية المحلية ومتصلة بالقطاعات ذات الأولوية، حددها الفاعلون المحليون في بلدياتهم، بإشراف تدريبي من قبل خبراء من اتحاد الجماعات المحلية لمنطقة أومبريا (إيطاليا)، Umbria Felcos شريك برنامج كابدال في تكوين الفاعلين المحليين.
- ✓ إطلاق دراسة لوضع خارطة المجتمع المدني وتقييم قدرات الجمعيات المحلية.
- ✓ القيام بدراسة خاصة بالتنمية الاقتصادية المحلية بفضل مشاركة عديد الفاعلين من منتخبين وجمعيات وموظفي اللإدارة وكذا المواطنين.

يقوم مشروع كابدال بتعزيز قدرات الفاعلين المحليين خاصة فئتي الشباب والنساء بالنسبة للمنتخبين، الإدارة المحلية،المجتمع المدني، المواطنون والمتعاملون الاقتصاديون من أجل تنمية بلدياتهم، حيث تعتبر هذه المبادرة الأولى من نوعها في الجزائر، وتهدف لتنفيذ التخطيط التشاركي والتسيير المشترك ما بين السلطات العمومية والمجتمع المدني من أجل التنمية المحلية.

4.خاتمة:

إن نجاح أو فشل أي فكرة، مشروع أو برنامج في أي مجال كان سواء علمي، اجتماعي، اقتصادي أو سياسي يحتاج إلى توليفة لجملة من العناصر تتمثل في ضرورة وجود الفكرة أو الفلسفة المناسبة مدعومة بالمكونات المناسبة والفعالة، في المناخ أو البيئة المناسبين، وبالتفاعل وترتيب العلاقات بين المكونات بالشكل المناسب، ويعتبر برنامج كابدال مشروع من رحم فكرة سامية ويعتبر في حد ذاته، وكمادة خام، تجربة مهمة في إرساء مبادئ الديمقراطية التشاركية، وفي تحقيق تنمية محلية.

من جهة اخرى، فان فلسفة المشروع تحتاج في تجسيدها من قِبل فواعل على نفس القدر من الوعي بالمهام التي أُنشأت من أجلها، أي أنها يجب أن تتوافر على إدارة محلية حقيقية مستوعبة لمهامها ومسؤولياتها اتجاه مواطنيها المحليين، وإلى أشخاص وتنظيمات مجتمع مدني تمثل واقعيا الشرائح التي تمثلها أو تهتم بجدية بالأهداف التي أُنشأت من أجلها.

من خلال هذه الدراسة يمكن استخلاص جملة النتائج التالية:

- ✓ إنها تجربة بحد ذاتها– بغض النظر عن نتائجها في الواقع– مهمة كخطوة أولى نحو فتح المجال أمام جميع فواعل المجتمع للتعامل ايجابيا فيما بينهم (إعتبار أنفسهم شركاء وليس متنافسين).
- ✓ يعتمد حسن سير وتنفيذ هذه التجربة على صدق الإرادة السياسية، وكذا الفهم الصحيح من طرف الجميع (المجتمع، الإدارة المحلية، الخواص، أفراد المجتمع المدني، والإدارة المركزية) للغاية بعيدة المدى من التجربة (التمكين من تحقيق تنمية محلية) وأبعاد القيم التي تقوم عليها.
- ✓ إن نجاح التجربة أو فشلها بالجزائر وتبلور إمكانية تعميمها، يعتمد بالأساس على قدرة هذه الفواعل على الأداء بجودة عالية من جهة، ومدى استيعاب كل الفواعل لأهمية التفاعل الايجابي بينهم في ضل تحقيق أهداف كل منهم، والتي لا تتعارض في جوهرها مع تحقيق أهداف باقي الأطراف، ومنه الوصول إلى الغاية المرجوة في تحقيق تنمية محلية.
- ✓ ضرورة تكييف التجربة وفق مقتضيات البيئة الداخلية والخارجية للمجتمع والدولة بجميع مقوماتهما.
- ✓ تكييف القوانين والنصوص التنظيمية، سيما الآليات والتدابير العملية، بما يُسهل التواصل الفعال بين كل الأطراف، خاصة بين الإدارة المحلية، القطاع الخاص والمجتمع المدني، والسماح بهامش حركة أكبر في اتخاذ القرار للإدارة المحلية.
- ✓ فرض آليات رقابة قبلية حقيقية تمكن من تقييم التجربة بصفة مستمرة وفي جميع مراحلها، من أجل التمكن من تقويمها كلما اقتضت الضرورة.

✓ إن الإدراك الذاتي للإمكانيات الاقتصادية لكل منطقة ومراعاة خصوصياتها هو الموجه الحقيقي لمجالات الشراكة المثمرة.

وبعيدا عن نظرية المؤامرة، فقد اثبتت التجارب والتاريخ، ان اي مساعدات من ودعم خارجي –وهنا نتكلم على الشراكة الدولية بين الجزائر والاتحاد الاوروبي والهيئة الاممية– لن يكون –مهما كان– غير مشروط، وكون ان المبدأ الأساسي في الشراكة كما أسلفنا الذكر يرتكز على ربحية كل الاطراف، فيجب تكييفه وفق معطيات مجتمعاتنا المحلية، بما يمكننا للاستفادة منه الى أقصى الحدود، مع تفادي كل آثاره السلبية.

إن نجاح هذا البرنامج يحتاج إلى البيئة المناسبة له، فهذا البرنامج هو وليد بيئة متخمة بالديمقراطية التمثيلية، ويعتبر خطوة أخرى في التطور التراكمي نحو تحقيق الديمقراطية التشاركية، وليس اعتبار الديمقراطية التشاركية بديلا عن الديمقراطية التمثيلية، ونعتقد انه لا يمكن باي حال من الاحوال احداث قطيعة مع الديمقراطية التمثيلية وطلب الوصول الديمقراطية التشاركية، لاعتقادنا انهما مرحلتين متتابعتين من المسار نفسه، يستوجب الانتقال الى الثانية نجاح الاولى والتشبع بمبادئها، وليستا شكلين مختلفين لنفس المفهوم.

فهذا المشروع حسب اعتقادي، هو مشروع سيكتب له النجاح في الجزائر لترقية التنمية المحلية بالوحدات الرئيسية للدولة، شريطة تغيير زاوية النظر إليه من كونه بديلا لتجربة سابقة(الديمقراطية التمثيلية)، إلى اعتباره خطوة مكملة للتطور الديمقراطي ، قصد تحقيق تنمية محلية حقيقية.

في الاخير، واريد طرح تساؤل آخر قد تبادر إلى ذهني: ألا يوجد سبيل أخر غير الديمقراطية بجميع أشكالها ومراحلها يُمكن الشعوب العربية من تحقيق تنميتها ورفاهها؟

5.المراجع

[1] – بن حبيب عبد الرزاق و حوالف رحيمة، "الشراكة ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبية"، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة بعنوان بجامعة سعد دحلب البليدة يومي 21 و22 ماي 2002، ص 56.

[2] – هاجر بريطل، دور الشراكة الجزائرية الأجنبية في تمويل وتطوير الطاقات المتجددة في الجزائر – دراسة حالة الشراكة الجزائرية الإسبانية–، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محنمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016/2015، ص32.

[3] – سامية فرفار، "دور الشراكة الأجنبية في تحقيق الرضا الوظيفي لدى المورد البشري في المؤسسة الجزائرية"، مجلة معارف، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة اكلي محمد او الحاج، جامعة البويرة، العدد 14، أكتوبر 2013، ص 29.

[4] – بن لخضر يمينة وظاهيري آسيا، الشراكة الأجنبية في الجزائر كمؤشر للاندماج في الاقتصاد العالمي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية – تخصص مالية – بالجلفة 2009/2008، ص 33.

[5] – بن حبيب عبد الرزاق وحوالف رحيمة، مرجع سبق ذكره، ص 59.

[6] – مجد خضر، مفهوم التنمية المحلية، الموقع الإلكتروني الموضوع، 2016، تاريخ المشاهدة، 2019/03/16.

[7] – سناء الدويكات، مفهوم تنمية المجتمع المحلي، الموقع الإلكتروني الموضوع، 2016، تاريخ المشاهدة ، 2019/03/16.

[8] – الموقع الرسمي لوزارة الداخلية والجماعات المحلية وتهيئة الإقليم، الشروط المرجعية للإعلان عن دعوة لإبداء الاهتمام لتشكيل فوائم الجمعيات المحلية الشريكة لبرنامج كابدال، ص 02.